

قضايا بحثية ١ – الاسبوع الخامس

تشخيص واقع الفجوة لمتطلبات نظام ادارة استمرارية الأعمال على
وفق المواصفة الدولية (ISO ٢٢٣٠١:٢٠١٢) في شركة مصافي
الوسط

إعداد الطالبة/
ريوف صقر بن صقير

دكتوراه إدارة

٢٠٢٦



تحديد المتغيرات الأساسية في الدراسة

يرتكز الإطار النظري والمفاهيمي لهذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات الرئيسة التي تشكل الأساس التحليلي للبحث، ويأتي في مقدمتها متغير نظام إدارة استمرارية الأعمال وفق المواصفة الدولية ISO 22301:2012، والذي يمثل الإطار التنظيمي الذي تعتمد عليه المؤسسات لضمان استمرارية العمليات الحيوية في مواجهة الأزمات أو الانقطاعات المفاجئة. ويُعد هذا المتغير المحور الرئيسي للدراسة، حيث يسعى الباحث إلى تشخيص مدى تطبيق متطلبات هذا النظام داخل المؤسسة محل الدراسة، وهي شركة مصافي الوسط.

ويُقصد بنظام إدارة استمرارية الأعمال مجموعة السياسات والإجراءات والآليات التنظيمية التي تهدف إلى تمكين المؤسسة من الاستجابة الفعالة للأزمات والحوادث الطارئة، بما يضمن استمرار الأنشطة الأساسية وتقليل الآثار السلبية التي قد تنتج عن تلك الأزمات. ويعتمد هذا النظام على التخطيط المسبق، وتحليل المخاطر، ووضع استراتيجيات واضحة للتعامل مع حالات الطوارئ، إضافة إلى توفير الموارد اللازمة لاستعادة العمليات التشغيلية في أقصر وقت ممكن.

تحديد المتغيرات الأساسية في الدراسة

أما المتغير الآخر في الدراسة فهو الفجوة التنظيمية في تطبيق متطلبات النظام، ويشير هذا المتغير إلى الفرق بين الوضع الحالي لتطبيق متطلبات نظام إدارة استمرارية الأعمال داخل المؤسسة وبين المستوى المطلوب وفق المواصفة الدولية. وتمثل هذه الفجوة مؤشراً مهماً على مستوى التوافق المؤسسي مع المعايير العالمية، حيث تساعد عملية تشخيص الفجوة في تحديد نقاط الضعف في النظام الإداري والتقني للمؤسسة، وبالتالي وضع خطط تطويرية لتحسين مستوى الجاهزية التنظيمية في مواجهة الأزمات.

ومن خلال هذا الإطار المفاهيمي، يمكن القول إن العلاقة بين المتغيرين الرئيسيين تقوم على أساس أن مدى تطبيق متطلبات نظام إدارة استمرارية الأعمال يؤثر بشكل مباشر في حجم الفجوة التنظيمية؛ فكلما ارتفع مستوى تطبيق هذه المتطلبات داخل المؤسسة، تقلصت الفجوة بين الواقع الفعلي والمعايير الدولية، والعكس صحيح. ومن هنا فإن الدراسة تهدف إلى قياس هذه الفجوة وتحليل أسبابها من خلال مقارنة الواقع التنظيمي للمؤسسة بمتطلبات المواصفة الدولية.

الأبعاد الفرعية لمتطلبات نظام إدارة استمرارية الأعمال

اعتمد الإطار النظري للدراسة على مجموعة من الأبعاد الفرعية التي تشكل مجتمعة متطلبات نظام إدارة استمرارية الأعمال وفق المواصفة الدولية. وتمثل هذه الأبعاد العناصر الأساسية التي يعتمد عليها النظام في تحقيق أهدافه المتعلقة بضمان استمرارية العمليات المؤسسية.

يتمثل البعد الأول في السياق التنظيمي للمؤسسة، حيث يركز هذا البعد على فهم البيئة الداخلية والخارجية التي تعمل فيها المؤسسة، وتحديد العوامل التي قد تؤثر في قدرتها على الاستمرار في العمل أثناء الأزمات. ويشمل ذلك تحليل أصحاب المصلحة، وتحديد احتياجاتهم ومتطلباتهم، إضافة إلى تحديد نطاق تطبيق نظام استمرارية الأعمال داخل المؤسسة. ويُعد هذا البعد نقطة البداية في بناء النظام، لأنه يوفر الأساس الذي تُبنى عليه بقية المكونات التنظيمية.

الأبعاد الفرعية لمتطلبات نظام إدارة استمرارية الأعمال

أما البعد الثاني فيتمثل في القيادة والدعم الإداري، والذي يركز على دور الإدارة العليا في تبني نظام استمرارية الأعمال ودعمه داخل المؤسسة. ويتضمن هذا البعد وضع السياسات الخاصة بإدارة الاستمرارية، وتحديد المسؤوليات التنظيمية، وتوفير الموارد البشرية والتقنية اللازمة لتطبيق النظام. وتبرز أهمية هذا البعد في أن نجاح أي نظام إداري يعتمد بدرجة كبيرة على التزام القيادة العليا بتطبيقه ودعمه.

ويتمثل البعد الثالث في التخطيط لإدارة استمرارية الأعمال، وهو أحد الأبعاد الجوهرية في النظام، حيث يشمل تحديد المخاطر والتهديدات المحتملة التي قد تؤثر في العمليات التشغيلية للمؤسسة. كما يتضمن هذا البعد وضع خطط واضحة للتعامل مع الأزمات، وتحديد الإجراءات التي يجب اتباعها لضمان استمرارية الأنشطة الحيوية في حال حدوث أي اضطرابات.

أما البعد الرابع فيتمثل في تشغيل نظام استمرارية الأعمال، ويشمل تنفيذ الخطط والإجراءات التي تم إعدادها مسبقاً لضمان استمرارية العمليات. ويتضمن هذا البعد تطوير خطط الاستجابة للطوارئ، وإجراء التدريبات الدورية للعاملين، واختبار جاهزية المؤسسة للتعامل مع الأزمات المختلفة.

الأبعاد الفرعية لمتطلبات نظام إدارة استمرارية الأعمال

ويأتي بعد ذلك بعد التقييم والمراجعة، والذي يركز على قياس مدى فعالية نظام إدارة استمرارية الأعمال من خلال عمليات المراجعة الداخلية والتدقيق الدوري. ويساعد هذا البعد في اكتشاف أوجه القصور في النظام وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

يأتي بعد التحسين المستمر، والذي يمثل المرحلة النهائية في دورة إدارة استمرارية الأعمال، حيث يتم العمل على تطوير النظام بشكل مستمر بناءً على نتائج التقييم والمراجعة. ويهدف هذا البعد إلى تعزيز قدرة المؤسسة على التكيف مع التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية، وتحسين مستوى الجاهزية التنظيمية لمواجهة الأزمات المستقبلية.

طبيعة الترابط بين المتغيرات في الإطار المفاهيمي

يتضح من الإطار النظري للدراسة أن هناك ترابطاً وثيقاً بين الأبعاد المختلفة لنظام إدارة استمرارية الأعمال، حيث تشكل هذه الأبعاد نظاماً متكاملًا يعمل بطريقة مترابطة لضمان تحقيق الهدف الرئيسي للنظام، وهو الحفاظ على استمرارية العمليات المؤسسية في حالات الطوارئ.

لا يمكن أن ينجح التخطيط لإدارة الاستمرارية دون وجود قيادة إدارية تدعم هذا التوجه وتوفر الموارد اللازمة لتنفيذه. كما أن تنفيذ الخطط التشغيلية يعتمد بدرجة كبيرة على وضوح السياق التنظيمي وفهم المخاطر المحتملة التي قد تواجه المؤسسة. ومن ناحية أخرى، فإن عملية التقييم والمراجعة تسهم في تحسين النظام من خلال تحديد نقاط الضعف وتصحيحها.

إن العلاقة بين هذه الأبعاد هي علاقة تكامل وظيفي، حيث يعتمد نجاح كل بعد على فاعلية الأبعاد الأخرى. فعندما تعمل هذه الأبعاد بشكل متكامل، يصبح النظام أكثر قدرة على تحقيق أهدافه في إدارة الأزمات وضمان استمرارية الأعمال.

المنطق العلمي في اختيار المتغيرات وأبعادها

يستند اختيار المتغيرات في هذه الدراسة إلى الأسس العلمية التي تعتمد عليها المواصفة الدولية لنظام إدارة استمرارية الأعمال، حيث تمثل هذه المواصفة إطاراً عالمياً معتمداً يحدد المتطلبات الأساسية التي ينبغي على المؤسسات الالتزام بها لضمان استمرارية العمليات في حالات الطوارئ.

ويعكس اختيار متغير نظام إدارة استمرارية الأعمال أهمية هذا النظام في المؤسسات الحديثة، خاصة في القطاعات الصناعية التي تتعرض لمخاطر تشغيلية واقتصادية متعددة. فالمؤسسات الصناعية، مثل شركات التكرير والمصافي النفطية، تعتمد على عمليات تشغيلية معقدة تتطلب مستوى عالياً من الجاهزية التنظيمية لمواجهة أي اضطرابات قد تؤثر في الإنتاج أو سلامة العاملين.

أما اختيار متغير الفجوة التنظيمية فيعود إلى أهمية تحليل الواقع الفعلي للمؤسسة مقارنة بالمعايير الدولية، حيث تساعد هذه المقارنة في تحديد مستوى النضج التنظيمي للمؤسسة في مجال إدارة الاستمرارية. وتُعد منهجية تحليل الفجوة من الأدوات الشائعة في الدراسات الإدارية، لأنها تساعد الباحثين وصناع القرار على تحديد الفجوات بين الأداء الحالي والأداء المستهدف، ومن ثم وضع خطط تطويرية لسد هذه الفجوات.

المنطق العلمي في اختيار المتغيرات وأبعادها

كما أن اختيار الأبعاد الفرعية للنظام يستند إلى الهيكل المعتمد في المواصفة الدولية، حيث تمثل هذه الأبعاد دورة متكاملة لإدارة استمرارية الأعمال تبدأ بتحديد السياق التنظيمي، مرورًا بالتخطيط والتنفيذ والتقييم، وانتهاءً بالتحسين المستمر. ويعكس هذا التسلسل المنطقي طبيعة النظام كعملية إدارية ديناميكية تعتمد على التعلم المستمر والتطوير التنظيمي.

إن اختيار المتغيرات وأبعادها في الدراسة لم يكن اختياريًا عشوائيًا، بل جاء استنادًا إلى إطار نظري ومعياري واضح يعتمد على المواصفات الدولية المعتمدة عالميًا في مجال إدارة استمرارية الأعمال، الأمر الذي يعزز من قوة الإطار المفاهيمي للدراسة ويمنحها أساسًا علميًا متينًا يمكن الاعتماد عليه في تحليل الواقع التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة.

المرجع

الباقي، س. ع. (٢٠١٦). تشخيص واقع الفجوة لمتطلبات نظام
ادارة استمرارية الأعمال على وفق المواصفة الدولية
(ISO ٢٢٣٠١:٢٠١٢) في شركة مصافي الوسط. Retrieved
from

<file:///C:/Users/DR.Amr%20Samy/Downloads/jeasiq,+3%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%AB%D8%A7%D8%B1+%D8%B3%D8%AC%D9%89+%D8%B9%D9%84%D9%8A+%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%8A.pdf>



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

